على ذلك من عجز عن السيطرة على كيفية مساهمتهم في الانتاج وكميتها. ولهذا، فقد أعدّت دائرة الاحصاء الاسرائيلية دراستين تم فيهما إحصاء ٦٠ألف عامل من الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا يعملون في اسرائيل في العام ١٩٧٢، في الوقت الذي كان فيه عدد المسجلين رسمياً، آنذاك، ٥٢ألف نسمة(٤١). وتشير نتائج الدراسات إلى أن العدد الفعلي للعاملين كان أكثر من ذلك؛ حيث أنه مقابل كل مئة عامل تم إحصاؤهم من قطاع غزة، وهم يتوجهون للعمل يومياً في اسرائيل، كان هناك ثمانون آخرون لم يشملهم الاحصاء لأنهم اعتادوا المبيت في أماكن عملهم(٤٢). فإذا كان عدد العاملين من قطاع غزة، في ذلك العام، ٢٥ألف شخص، فإن هناك، بالمقابل، عشرين ألفاً آخرين لم يشملهم الاحصاء. وبذلك يكون مجموع العاملين من قطاع غزة وحده، سنة ١٩٧٢، يعادل ٤٥ألف شخص.

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد العاملين غير الرسميين على حساب العاملين عن طريق مكاتب الاستخدام، حيث يفضل العمال العرب العمل بواسطة المتعهدين، بدلاً من توقيع اتفاقيات العمل التي تفرضها هذه المكاتب. فمكتب الاستخدام الذي يستلم الأجر من رب العمل لا يسلمه إلى العامل إلا بعد اقتطاع الضرائب والحسومات التي ينص عليها القانون الاسرائيلي إضافة إلى رسوم المعاملة التي يجريها المكتب(٤٣). ويعزو مكتب الاستخدام، في قطاع غزة، الانخفاض المستمر في الأعداد المسجلة لديه، إلى التأخر في تسديد الأجور؛ مما يدفع العمال العرب للاتفاق مع المتعهدين الذين يلتزمون بدفع الأجور في أوقاتها وبمعدلات أعلى. وطالما أنه لا توجد ضمانات مستقبلية للعمال تتعلق بإمكانية الاستفادة من الحسومات الخاصة بالتأمين الصحي والشيخوخة والتقاعد، فإن العمل عبر المتعهدين، يصبح، مرحلياً، أكثر مردوداً.

يتضح مما سبق، أن التقديرات الرسمية الاسرائيلية لا تشير إلى الأعداد الفعلية للعمال العرب. وهذه الدراسة، إذ تعتمد الأعداد المسجلة رسمياً، فإنما تفعل ذلك بسبب عدم توفر أرقام دقيقة عن أعداد العاملين من الضفة والقطاع بطرق غير رسمية.

ورغم المحاولات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية للحد من تزايد العمال العرب بحيث لا يتجاوز الـ ٤٠ ألف عامل، وهو الحد الأقصى المستحب، فقد تخطت أعداد العاملين هذا السقف منذ نهاية سنة ١٩٧١، فبلغت في نهاية سنة ١٩٧٤، حوالي ٦٩ألف عامل، كما يبين الجدول رقم٢٢، وقد بلغ عدد العاملين من الضفة الغربية، سنة ١٩٧١ ٧١٪ من مجموع العاملين من المنطقتين في اسرائيل. إلاأنه، وبسبب الأزمة التي عانى منها الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين، انخفضت نسبتهم إلى ٥٤٪، في نهاية ١٩٧٨، ذلك عائد إلى سهولة سفر عمال الضفة الغربية للعمل في الخارج.

وإن كانت الأزمة الاقتصادية، في اسرائيل، قد انعكست على أعداد المسجلين، رسمياً، في مكاتب الاستخدام، لكون هذه المكاتب تلتزم بالنسبة المقررة من قبل السلطات الحكومية، فيما يتعلق باعداد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث لا يتم